العرب
الإثنين 2020/05/11
السنة 42 العدد 11699

التزام إماراتي بدعم برنامج الأغذية العالمي

أبوظبي – جدّدت دولة الإمارات العربية المتّحدة التزامها بدعم برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في جهود مساعدة الدول لمكافحة وباء كورونا.

وجاء ذلك في رسالة وجّهها الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي، إلى ديفيد بيزلي المدير التنفيذي للبرنامج، عبّر فيها عن تقدير بلاده للجسر الجوي المشترك الذي أنشئ مؤخّرا بالتعاون بين الإمارات وبرنامج الأغذية العالمي لضمان استمرارية سلسلة التوريد للشحنات والخدمات الطبية والإنسانية الأساسية اللازمة في جميع أنحاء أوروبا وآسيا وأفريقيا.

وأظهرت الإمارات منذ تحوّل كورونا إلى جائحة عالمية استجابة سريعة للتعاون مع الهيئات الأممية، لاسيما منظمة الصحّة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي، لمواجهة الوباء في مختلف أنحاء العالم.

وسبق للشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي أن أكّد في مكالمة هاتفية مع ديفيد بيزلي حرص دولة الإمارات على التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها، في تقديم الدعم الإنساني للدول والمجتمعات التي تحتاج إلى المساعدة في مواجهة وباء كورونا.

وأشار إلى أن العالم يواجه خلال المرحلة الحالية تحديا غير مسبوق يتطلب استجابة عالمية فاعلة ومتسقة لمعالجة آثاره، ليس فقط على المستوى الصحّي، وإنما على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية وغيرها، ما يضع على المؤسسات الدولية المعنية مسؤولية كبيرة في هذا الخصوص.

وقال الشيخ عبدالله بن زايد في رسالته لبيزلي إنّ اتفاقية إنشاء الجسر الجوي تشكل جزءا أساسيا من التزام دولة الإمارات بالتضامن العالمي في محاولة التصدي لوباء كورونا، مضيفا قوله "نعتقد أن التعاون متعدد الأطراف سيكون ضروريا لوقف انتشار الفايروس والسعي إلى التخلص منه من خلال الجهود المشتركة".

كما أكد دعم الإمارات لخطة التأهب والاستجابة الاستراتيجية ضد كورونا والمساهمات المنتظمة لعمليات منظمة الصحة العالمية في الصين والصومال وإثيوبيا وغيرها، مشيرا إلى أن المدينة العالمية للخدمات الإنسانية بالإمارات قامت بتجهيز وإرسال 80 في المئة من الشحنات المرسلة من منظمة الصحة العالمية والتي تتضمن معدات الحماية الشخصية إلى 98 دولة حول العالم من خلال 132 شحنة، حيث أرسلت الإمارات أكثر من 455 طنا من المساعدات إلى أكثر من 41 دولة، لتعزيز جهود نحو 455 ألفا من العاملين في القطاعات الطبية.

أزمة كورونا توقظ الكويت على قضايا لا تحتمل التأجيل

عقد جلسة برلمانية لمناقشة الوضع المالي للدولة في ظل تهاوي أسعار النفط

مشهد لم يعهده الكويتيون

القضايا والمشاكل المتراكمة التي تواجهها الكويت منذ فترة طويلة وأمكن من قبل حجبها لسنوات بفعل الوفرة المالية، لم تعد اليوم تحتمل التأجيل بسبب الوضع الاقتصادي الذي زادته تعقيدا أزمة كورونا وتهاوي أسعار النفط، الأمر الذي قد يضطر البلد إلى الركض لتدارك ما فاته بعد أن رفضت طبقته السياسية السير في طريق الإصلاح خطوة خطوة.

الكويت – تقرّر، الأحد، في الكويت عقد جلسة برلمانية لمناقشة الأوضاع المالية للبلاد، وذلك غداة كلمة للأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حذّر فيها من تداعيات جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط على الاقتصاد الكويتي ودعا خلالها إلى شدّ الأحزمة وترشيد النفقات.

وقال مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمّة الكويتي (البرلمان) إنّ المجلس ينوي عقد جلسة، الأربعاء المقبل، لمناقشة الميزانية العامة للدولة والبدائل التمويلية المتاحة وكذلك التعاقدات المالية الحكومية خلال أزمة فايروس كورونا.

وأوضح في تصريحات صحافية أنّ جدول الأعمال يشمل أيضا عرض وزير المالية للوضع المالي للدولة وتأثيرات الأزمة عليه.

وذكر أنّ رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد طلب تأجيل الجلسة إلى ما بعد العيد نظرا لانشغال كثير من الكوادر الحكومية في أزمة كورونا، لكن مكتب مجلس الأمة قرّر بعد الاستماع لكافة وجهات النظر توجيه الدعوة لعقد الجلسة في الموعد المذكور، معربا عن أمله في تلقي رد إيجابي من رئيس الوزراء بشأن حضور الجلسة.

مرزوق الغانم

تقرر عقد الجلسة رغم طلب الحكومة تأجيلها إلى ما بعد العيد

وبدا خلال الفترة الأخيرة، أن الكويت تسير نحو أزمة حادّة لم تعد تحتمل تأجيل معالجة الملفات المتراكمة على مدار سنوات طويلة ومواجهة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أمكن خلال فترات ماضية حجبها بفعل الوفرة المالية المتاحة بفضل ثراء العائدات المتأتية من النفط.

وبالتوازي مع عدم استقرار الأوضاع المالية والاقتصادية، باتت الكويت تواجه مشاكل اجتماعية غير معهودة من ضمنها مشكلة البطالة الناجمة عن غرق سوق العمل بأعداد هائلة من العمالة الوافدة والناشطة في مختلف القطاعات والاختصاصات بما في ذلك الأعمال البسيطة التي لا تحتاج إلى كفاءة استثنائية تستوجب جلب عمّال من الخارج.

ولا يخلو البلد من إشكالات سياسية تجلّت على وجه الخصوص في العلاقة المضطربة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والصراعات الدائمة بين أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان، على قضايا تُغلّف عادة بالمصلحة الوطنية وهي في الغالب ذات صلة بمصالح فئوية وبتصفية حسابات شخصية وحزبية.

وكثيرا ما أفضت تلك الصراعات إلى إقالة الحكومات وإبطال البرلمانات قبل أن تستكمل مددها القانونية، الأمر الذي أثّر سلبا على تواصل العمل الحكومي والتشريعي وأضعف عملية أخذ القرارات وعطل عملية الإصلاح ومحاربة الفساد المستشري في كثير من مفاصل الدولة.

وكان الشيخ صباح الأحمد قد وصف في كلمة ألقى بها السبت بمناسبة اقتراب الأيام العشرة الأواخر من شهر رمضان، جائحة كورونا بأنّها امتحان يستوجب استخلاص العبر والعظات منه، داعيا إلى ترشيد الإنفاق الحكومي والعمل على تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على عوائد النفط.

وسبّب تهاوي أسعار النفط حالة من القلق الاستثنائي في الكويت كون البلد الذي ينتج يوميا قرابة 2.8 مليون برميل من البترول يعتمد على هذه السلعة في توفير حوالي 90 في المئة من إيرادات موازنته.

ويتوقّع أن يتضاعف عجز الموازنة الكويتية لهذا العام، خصوصا وأنّ البلد مجبر على الالتزام بخفض إنتاجه اليومي من النفط بنحو 640 ألف برميل يوميا تنفيذا لاتفاق مجموعة "أوبك +" الهادف إلى الحدّ من تراجع الأسعار.

وقال الشيخ صباح في كلمته "يمر علينا شهر رمضان المبارك في ظل تطورات انتشار وباء كورونا المستجد وتداعياته المتسارعة حيث أصبح العالم يواجه بسببه مشاكل قصوى مما أوجب تظافر جهود المجتمع الدولي بأسره وتكاتف العلماء وذوي الاختصاص ومراكز البحوث الطبية لإيجاد لقاح ناجع لهذا الوباء".

وأشار إلى أنّ الجائحة هزّت أركان اقتصاد العالم ونحن جزء منه، مشيرا إلى أنّ "كويت الغد تواجه تحديا كبيرا وغير مسبوق يتمثل في الحفاظ على سلامة ومتانة اقتصادنا الوطني من الهزات الخارجية الناجمة عن هذا الوباء ولاسيما التراجع الحاد في أسعار النفط وانخفاض قيم الأصول والاستثمارات مما سيؤثر سلبا على الملاءة المالية للدولة".

وقضية إصلاح الاقتصاد الكويتي مطروحة بشدّة في الخطاب السياسي للبلد منذ سنوات، دون أن يتمّ بالفعل اتخاذ خطوات عملية في اتجاه تنويع المصادر والحدّ من الهدر ومحاربة الفساد الذي يوصف بأنّ معدّلاته مرتفعة.

وذكّر أمير الكويت في هذا الصدد قائلا "دعوت في العديد من المناسبات إلى تركيز جهودنا على بناء اقتصاد مستقر ومستدام أساسه الإنسان مستغلين ثرواتنا الطبيعية التي حبانا الله بها. كما وجهت إلى مراجعة منهج ونمط حياتنا اليومية وترشيد استغلال مواردنا وتقليل الاعتماد على الغير في أعمالنا".

ودعا "الحكومة ومجلس الأمة في ظل هذه الظروف إلى التكاتف والعمل على تطوير برنامج يرشد الإنفاق الحكومي ويضع الخطط لتقليل الاعتماد على مورد واحد ناضب".

وتتحمّل الدولة الكويتية أعباء كبيرة بسبب سخاء التقديمات الاجتماعية، وهي ظاهرة تعود إلى سنوات الوفرة المالية التي عرفتها البلاد بسبب ارتفاع أسعار النفط، وهو وضع يصعب تغييره اليوم بسرعة دون أن يتسبّب في صدمة اجتماعية بعد أن اعتاد الكويتيون على مستوى عال من الرفاه.

وأثار مقترح تعديل على قانون العمل في القطاع الخاص، تقدّمت به الحكومة الكويتية مؤخّرا في إطار إجراءاتها لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على القطاع، عاصفة من الاعتراضات الشديدة، كون التعديل المذكور يتضمّن، بحسب منتقديه والمعترضين عليه، مساسا بحقوق العمّال ويحمّلهم عبء إنقاذ المؤسّسات التي يعملون بها.

وجاءت تحذيرات أمير الكويت من تعقّد الوضع الاقتصادي عشية دخول البلاد في حظر شامل للتجوال أقرّ الجمعة ودخل الأحد حيز التنفيذ وذلك توقّيا من حدوث منزلق في عدد الإصابات بوباء كورونا بعد تسجيل معطيات سلبية بشأن انتشار الفايروس في الكويت.

الاحتجاجات الشعبية تنفجر مبكرا في وجه رئيس الوزراء العراقي الجديد

بغداد – وضعت عودة الاحتجاجات إلى الشارع العراقي مع تسلّم حكومة مصطفى الكاظمي لمهامها، رئيس الوزراء الجديد أمام تحدّ كبير يتمثل في تهدئة الشارع الغاضب من النظام القائم برمّته، وذلك قبل أن يشرع الرجل في فتح الملفات السياسية والاقتصادية والأمنية بالغة التعقيد.

ولا يمتلك الكاظمي الكثير من الخيارات والوسائل لتلبية المطالب الاقتصادية والاجتماعية التي رفعها المحتجّون في حراكهم غير المسبوق الذي انطلق في أكتوبر الماضي واستمر لعدّة أشهر، بينما سيكون من المستحيل عليه مصالحة الشارع مع النظام الذي تورّطت أركانه في مجازر بحقّ المحتجّين.

ولم تمنع أولى القرارات التي اتّخذها الكاظمي والتي تضمنت رسائل حسن نوايا تجاه الحركة الاحتجاجية، وعلى رأسها إطلاق سراح المعتقلين بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات، عودة المتظاهرين إلى شوارع بغداد وعدد من مدن جنوب العراق.

ففي العاصمة بغداد تظاهر، الأحد، المئات في ساحة التحرير وجسر الجمهورية مطالبين بالإصلاح ومحاسبة قتلة المتظاهرين. وفي ذي قار بجنوب العراق تجددت الاضطرابات بين المتظاهرين والقوات الأمنية على خلفية محاولة اغتيال أحد النشطاء وسط مدينة الناصرية مركز المحافظة. وانتشر العشرات من المحتجّين في ساحة البهو وسط المدينة وأحرقوا الإطارات، فيما أطلقت القوات الأمنية الغازات المسيلة للدموع لتفريق المجاميع المنتشرة في الشوارع التي تطالب بالقصاص من الجماعات المسلحة التي تستهدف المتظاهرين.

وفي محافظة واسط بجنوب شرق بغداد قام المتظاهرون بتطويق مبنى المحافظة وأصدروا بيانا أعلنوا فيه إسقاط الحكومة المحلية التي وصفوها بـ"حكومة القتل والفساد واللّصوص"، مؤكدين "انطلاق ساعة الصفر للاستمرار بالمطالب الثورية التي أقرّتها ساحات التظاهر برفض حكومة الكاظمي وإسقاط نظام المحاصصة الفاسد".

كما هاجم المحتجون مقرات الأحزاب السياسية في مدينة الكوت مركز المحافظة وأحرقوا مقر منظمة بدر ومنزل نائب من عصائب أهل الحق.

وشهدت محافظة المثنى بجنوب البلاد مظاهرات ممثالة. وفي محافظة البصرة المجاورة أغلق مئات الموظفين، الأحد، حقل مجنون النفطي احتجاجا على تلكؤ شركة الخدمات اللوجستية في دفع رواتبهم.

ورغم أن رئيس الحكومة العراقية الجديدة مصطفى الكاظمي لم يكن من الشخصيات التي رشحها الحراك الشعبي، ليخلف نظيره المستقيل عادل عبدالمهدي، إلا أن الرجل اتخذ عدة قرارات عدها مراقبون مغازلة للحراك. وعقب أول اجتماع للحكومة الجديدة عقد، السبت، تعهّد الكاظمي بالإفراج عن المتظاهرين الذين اعتُقلوا على خلفيّة مشاركتهم في الاحتجاجات الشعبيّة، واعدا بمحاسبة المتورّطين في قمع المحتجّين وتعويض عوائل القتلى ورعاية المصابين.

كما قرر أيضا إعادة الفريق الركن عبدالوهاب الساعدي إلى جهاز مكافحة الإرهاب وعيّنه رئيسا له، بعدما استبعده رئيس الوزراء المستقيل عادل عبدالمهدي على الرغم من مشاركته الفاعلة في الحرب ضدّ تنظيم داعش التي دارت بين سنتي 2014 و2017 واكتسب الساعدي خلالها قدرا من الشعبية كأحد صنّاع النصر على التنظيم.

ودعا الكاظمي أيضا البرلمان إلى اعتماد القانون الانتخابي الجديد الضروريّ لإجراء انتخابات نيابية مبكرة.

واستجابة لدعوة الكاظمي، قرر القضاء العراقي، الأحد، إطلاق سراح جميع المعتقلين من المتظاهرين. وقال مجلس القضاء الأعلى، في بيان، إنه انسجاما مع دعوة رئيس الوزراء تم توجيه كافة المحاكم التي تعرض عليها قضايا خاصة بالمتظاهرين لإطلاق سراحهم. وأوضح البيان أنّ "التظاهرات حق مكفول بموجب المادة 38 من الدستور، بشرط ألا تقترن بفعل مخالف للقانون ضد مؤسسات الدولة أو ضد الأشخاص".

مقدمة لصيف عراقي ملتهب بالاحتجاجات

وتعقيبا على قرارات الكاظمي قال ماجد الشويلي أحد منسقي احتجاجات بغداد لوكالة الأناضول إنّ "قرارات رئيس الوزراء محل تقدير وترحيب من قبل المتظاهرين، لكنها تحتاج إلى تطبيق وخاصة ما يتعلق بالكشف عن قتلة المتظاهرين وإحالتهم إلى المحاكم".

وطيلة الأشهر الماضية عمدت الحكومة السابقة برئاسة رئيس الوزراء المستقيل عادل عبدالمهدي إلى التكتم على نتائج التحقيقات بشأن قتلى الاحتجاجات، واتهمت المحتجين بمهاجمة قوات الأمن والمؤسسات الحكومية. لكن أشرطة فيديو مصورة أظهرت مسلحين تابعين لفصائل في الحشد الشعبي وهم يطلقون الرصاص الحي باتجاه المتظاهرين.

وأوضح الشويلي أنه "في حال نجح الكاظمي في الكشف عن قتلة المتظاهرين السلميين في بغداد والمحافظات، فسيكون الحراك الشعبي بأجمعه داعما ومساندا له".

لكنّ نجاح الكاظمي في هذا الجانب مرهون بخيارات بالغة الصعوبة تتضمّن محاسبة شخصيات نافذة من مسؤولين كبار في الدولة وقادة ميليشيات شيعية، وهو أمر غير واقعي بالنظر إلى ما تمتلكه تلك الشخصيات من نفوذ وسلطات قد تتجاوز سلطة رئيس الوزراء نفسه.

مصطفى الكاظمي يواجه معضلة تهدئة الشارع وكسب تأييده قبل فتح ملفات السياسة والاقتصاد والأمن بالغة التعقيد

كما أن حظوظ نجاح الكاظمي في تحقيق اختراقات مهمّة في الملفين الاقتصادي والاجتماعي تظلّ محدودة جدّا بالنظر إلى الوضع المالي بالغ الصعوبة نتيجة أزمة كورونا وتهاوي أسعار النفط. أما أبرز المصاعب التي ستواجه الكاظمي فتتمثّل في ضبط فوضى السلاح في البلاد وإخضاع الميليشيات المسلّحة لسلطة الدولة.

ولهذه الأسباب سيكون من الصعب على رئيس الوزراء الجديد تغيير نظرة الشارع إليه كأحد أركان النظام القائم الذي يرفع المحتجّون شعار إسقاطه، وسيواصلون ذلك في عهد حكومة الكاظمي، ما يجعل العراق مقبلا على صيف ملتهب ليس فقط بحرارة الشمس، لكن أيضا باحتجاجات الشارع الذي كسر في انتفاضة أكتوبر 2019 جدار الخوف وتحدّى آلة القمع رغم شدّتها.